جمعية الوداد
W S C R

Terre des hommes
Helping children worldwide.

أوراق حقائق Fact Sheets

بعنـوان:

ورقة رقم (1): الإحتياجات النفسية والإجتماعية لكبار السن في قطاع غزة
(Psychosocial needs for Old Age)

ورقة رقم (2): خدمات الحماية متعددة القطاعات لكبار السن
(Multi Sectors Protection Services)

Prepared by

Abdel Mon'em Ramadan Tahrawi

Reviewed By

Oday Omar El-Meghari

Feb.2022

جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي

منظمة غير حكومية تم إنشاؤها في اذار/مارس 2001 لتوفير خدمات التأهيل النفسي والتربوي، بالإضافة الى تنمية المجتمع المحلي في قطاع غزة. تستهدف فئة الأطفال والنساء والشباب، وأيضا كبار السن حيث يتلقوا خدمات متساوية بما في ذلك التدريب، والارشاد والتوعية فى مجال الصحة النفسية والتعليمية، من خلال برامجها الأساسية برنامج حماية كبارا لسن والأسرة، وبرنامج البحث العلمي والدراسات، وبرنامج المرأة والطفل، تلتزم الوداد خلال تحقيقها لرؤيتها بمبادىء حقوق الإنسان والتي تشمل المسؤولية والشفافية والتسامح والعدالة والمساواة وعدم التمييز ومشاركة الفئات المهمشة وتمكينها.

تم إصدار أوراق الحقائق :

ورقة رقم (1): الإحتياجات النفسية والإجتماعية لكبار السن في قطاع غزة باللغتين العربية والإنجليزية

ورقة رقم (2): خدمات متعددة القطاعات لكبار السن باللغتين العربية والإنجليزية

كجزء من حملة الحشد والمناصرة لحقوق كبارا لسن ضمن مشروع "*حماية كبار السن من النساء في قطاع غزة من العنف الممارس ضدهن*" بالشراكة مع مؤسسة تير دي زوم–سويسرا ضمن إطار المساهمة في تقليل العنف المبني على النوع الاجتماعي ودعم وتعزيز واقع كبار السن في المجتمع الفلسطيني

ويهدف المشروع إلى مساعدة كبار السن على مواجهة العنف المبني على النوع الإجتماعي المتمثل في التفرقة والتمييز وعدم المساواة القائمة على الجندر.

توفر إصدارات كبارا لسن المعلومات المطلوبة إلى كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات المحلية والدولية عن واقع كبارا لسن وتأثيراته في بيئة تعاني من الإغلاق والحصار ونقص الإمكانيات وإثارها على زيادة التمييز ضد كبارا لسن

ورقة حقائق

الاحتياجات النفسية والاجتماعية لكبار السن في محافظات قطاع غزة

الواقع الديمغرافي لكبار السن في فلسطين[1]

- نسبة كبار السن في فلسطين 5.4% من إجمالي السكان.
- 17% من الأسر في غزة يرأسها كبار السن لعام 2020
- 54% من كبار السن في غزة لديهم صعوبة واحدة على الأقل عام 2020
- بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين كبار السن 5% في قطاع غزة.

• بيانات حول المستهدفين من الدراسة [2]

- بلغ عدد المستهدفين من الدراسة 505 من كبار السن، 25.3% منهم من الرجال، و74.7% من النساء.
- 93% من المبحوثين أكبر من 60 سنة، في حين بلغت نسبة ممن هم أكبر من 80سنة 13%
- 52% من الفئة من المتزوجين والمتزوجات ويعيشون في بيت واحد
- 36% من العينة ارامل فقدوا أحد الزوجين ويعيشون في بيت العائلة.
- 26% من العينة أعزب/ عزباء يعيشون مع الاخرين من الاخوة او في بيوت العائلة الممتدة.
- 16.4 من كبار السن المبحوثين ليس لديهم أبناء
- 16.4% لديهم إعاقة وصعوبة في الحركة او الرؤية، في حين 83.6% لا يوجد لديهم اعاقات او صعوبات حركة.
- 93% يسكنون في بيوت ملك، في حين 30% يعتقدون ان البيت غير ملائم لاحتياجاتهم وانه بحاجة الي موائمة. وان مساحة المنزل صيرة مقارنة بالساكنين فيه.
- 63% يشعرون بالراحة والطمأنينة بالإقامة الحالية في حين 37% لا يشعرون في الراحة في أماكن اقامتهم/ن

[1] جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع المسنين ومتطلبات رعايتهم، اغسطس2020ظظظظن رام الله – فلسطين

[2] نتائج دراسة بحثية ميدانية قام بها الاستشاري لصاح جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي ديسمبر 2021

- 97 % يسكنون لدي العائلة في حين 3% فقط يسكنون في بيت المسنين في غزة. بينما بسبب عدم وجود معيل او حاجتهم للتأهيل الطبي والعلاج الطبيعي
- 62% لديهم دخل ثابت، بينما 48 % لا يوجد لديهم دخل ويعتاشون على مساعدات الاخرين.
- 19.6% يتحصلون على دخل أقل من 500 شيكل، في حين 60.8% يتحصلون على دخل من 500 – 1000 شيكل، وتوجد نسبة قليلة منهم يتحصلون على دخل أكثر من 1000 شيكل بلغت 19.6%
- 70% ممن لديهم دخل يتحصلون عليه من المساعدات النقدية التي توزعها وزارة التنمية الاجتماعية.
- 44% من كبار السن الذين يتحصلون على الدخل يعيلون اسرهم واخرين.
- 94% يعانون من مشاكل صحية 94.7%، حيث توزعت المشاكل الصحية كالتالي، 84.3% أمراض مزمنة و33.1% مشاكل جسدية تتعلق بالحركة، 1.5 % مشاكل عقلية، 5.2 % إعاقات.
- 77.6% منهم يحتاج الي وسيلة مساعدة، الغالبية العظمي منهم يحتاج الي نظارة 39%، يأتي بعدها الكرسي المتحرك 24%. في حين ان 45.9% منهم لا تتوفر له /لها الوسائل المساعدة.
- في حال توفر الوسيلة المساعدة فإن 35.6% تمت من خلال شراء شخصي، 33.9% من خلال تبرع من مؤسسات، في حين بلغت نسبة توفير الوسائل من وزارة التنمية الاجتماعية 10% فقط.
- 93.9% يتوفر لديهم تأمين صحي حكومي يوفر العلاج المجاني في المراكز والمستشفيات الحكومية.

- الاحتياجات الأساسية من وجهة نظر كبار السن
  - في مجال الصحة والعناية الشخصية

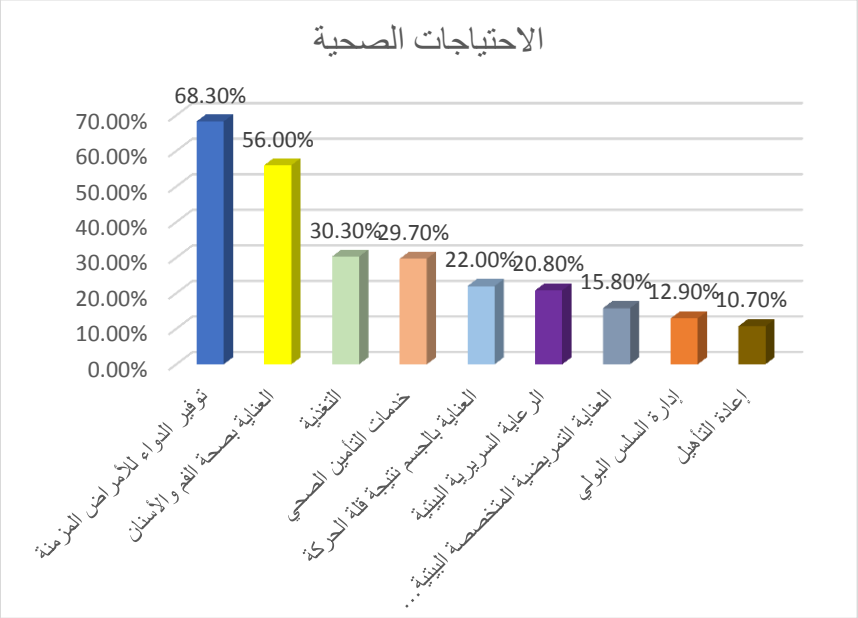

- في مجال جودة الحياة والحماية من العنف

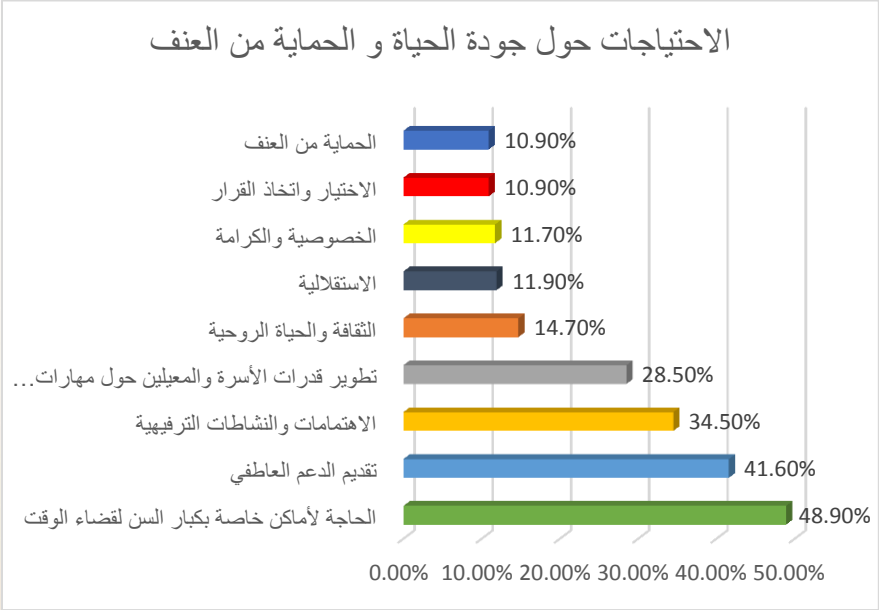

- في المجال الاقتصادي

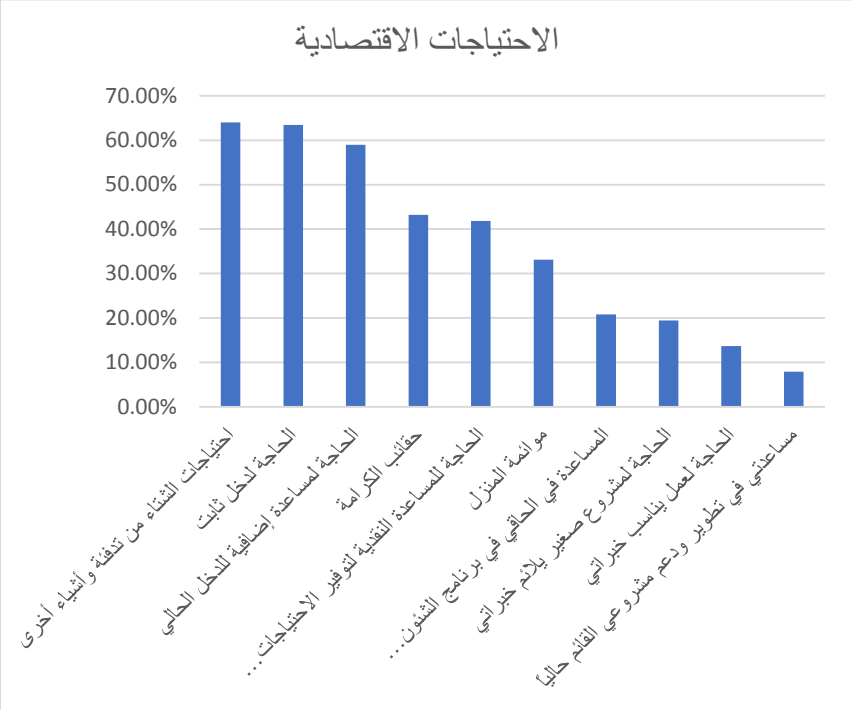

- في مجال الاحتياجات النفسية والاجتماعية

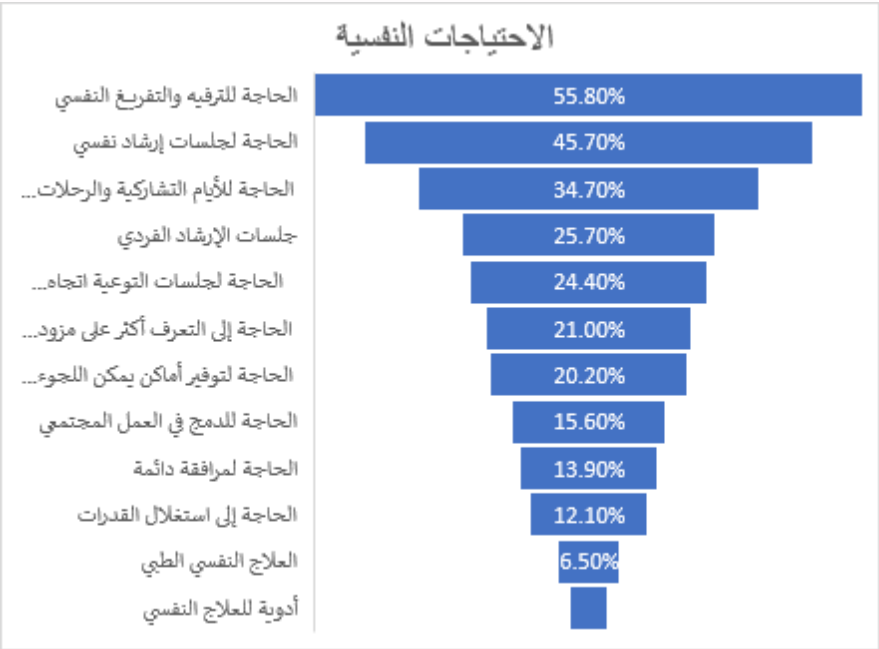

- المشاكل النفسية لدي المبحوثين من كبار السن

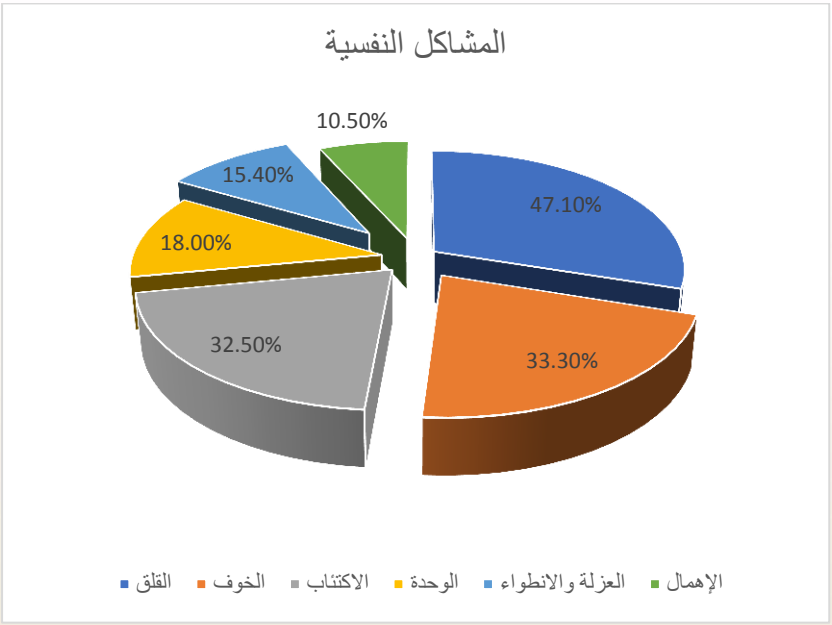

العنف الموجة لكبار السن في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي [3]

الجنس	انتشار الإساءة	إساءة نفسية	إساءة جسدية	اهمال صحي	إساءة اقتصادية	إساءة اجتماعية
فلسطين	%7.6	%12.4	%1.7	%21.6	%1.6	%0.6
غزة	%7.6	%12.1	%2.2	%21.6	%1.8	%0.2

[3] العنف الموجه ضد كبار السن في فلسطين/ مرجع سابق، صفحة 41

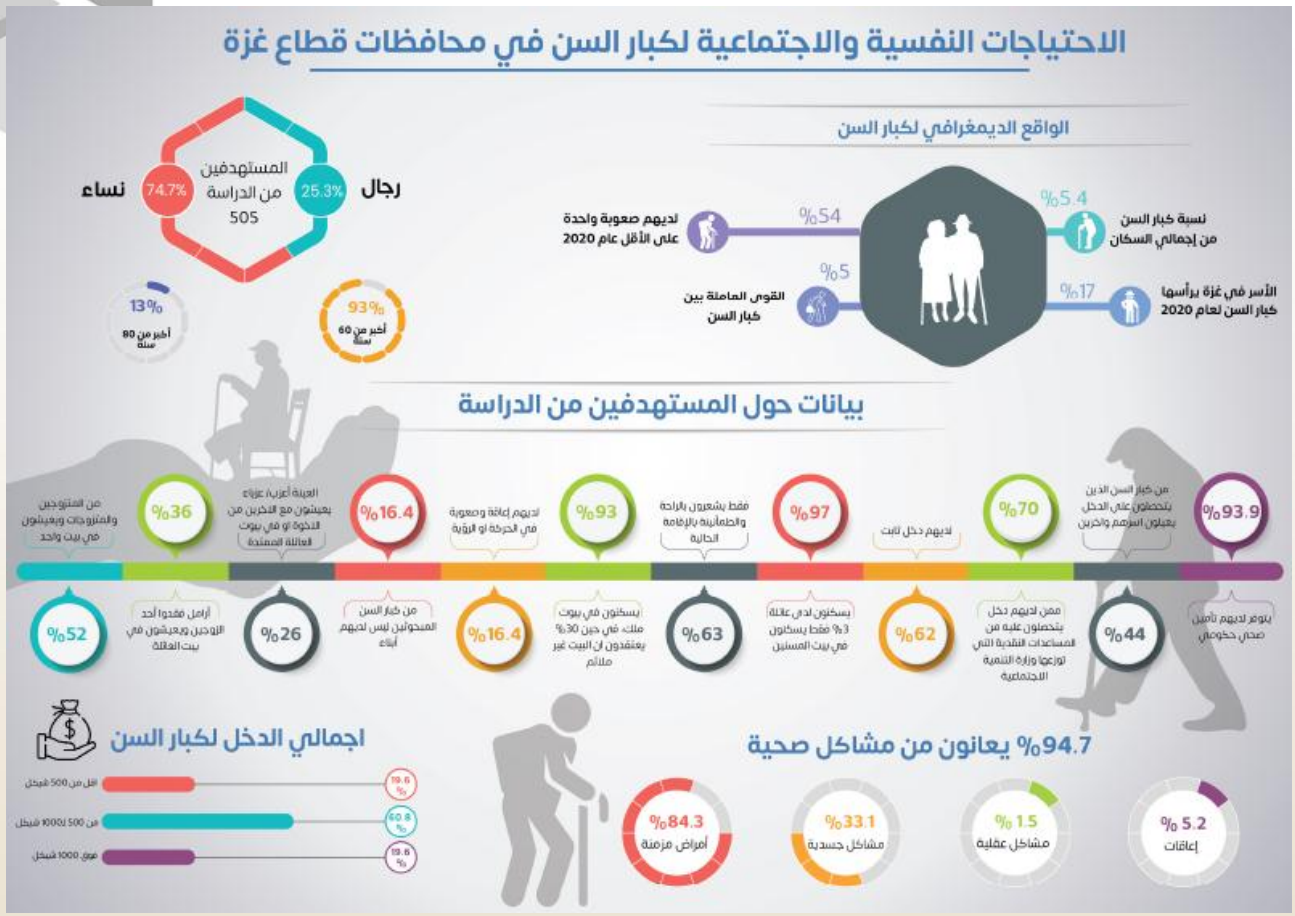
الاحتياجات النفسية والاجتماعية لكبار السن في محافظات قطاع غزة
المستهدفين من الدراسة 505
رجال 25.3%
نساء 74.7%
93% أخير من 60 سنة
13% أخير من 80 سنة
الواقع الديمغرافي لكبار السن
%5.4 نسبة كبار السن من إجمالي السكان
%17 الأسر في غزة برأسها كبار السن لعام 2020
%54 لديهم صعوبة واحدة على الأقل عام 2020
%5 القوى العاملة بين كبار السن
بيانات حول المستهدفين من الدراسة
%93.9 من كبار السن الذين يتحصلون على الدخل يعيلون أسرهم وآخرين
%44 يتوفر لديهم تأمين صحي حكومي
%70 معظم لديهم دخل يتحصلون عليه من المساعدات النقدية التي توزعها وزارة التنمية الاجتماعية
%62 لديهم دخل ثابت
%97 يسكنون لدى عائلة 3% فقط يسكنون في بيت المسنين
%63 فقط يشعرون بالراحة والطمأنينة بالإقامة الحالية
%93 لديهم إعاقة وصعوبة في الحركة أو الرؤية
%16.4 يسكنون في بيوت ملك في حين 30% يعتقدون أن البيت غير ملائم
%16.4 من كبار السن المبحوثين ليس لديهم أبناء
%26 العينة أعزب/ عزباء يعيشون مع الأخرين من الدرجة أو في بيوت العائلة الممتدة
%36 أرامل فقدوا أحد الزوجين ويعيشون في بيت العائلة
%52 من المتزوجين والمتزوجات ويعيشون في بيت واحد
اجمالي الدخل لكبار السن
أقل من 500 شيكل 19.6%
من 500 لأقل من 1000 شيكل 60.8%
فوق 1000 شيكل 19.6%
94.7% يعانون من مشاكل صحية
%84.3 أمراض مزمنة
%33.1 مشاكل جسدية
%1.5 مشاكل عقلية
%5.2 إعاقات

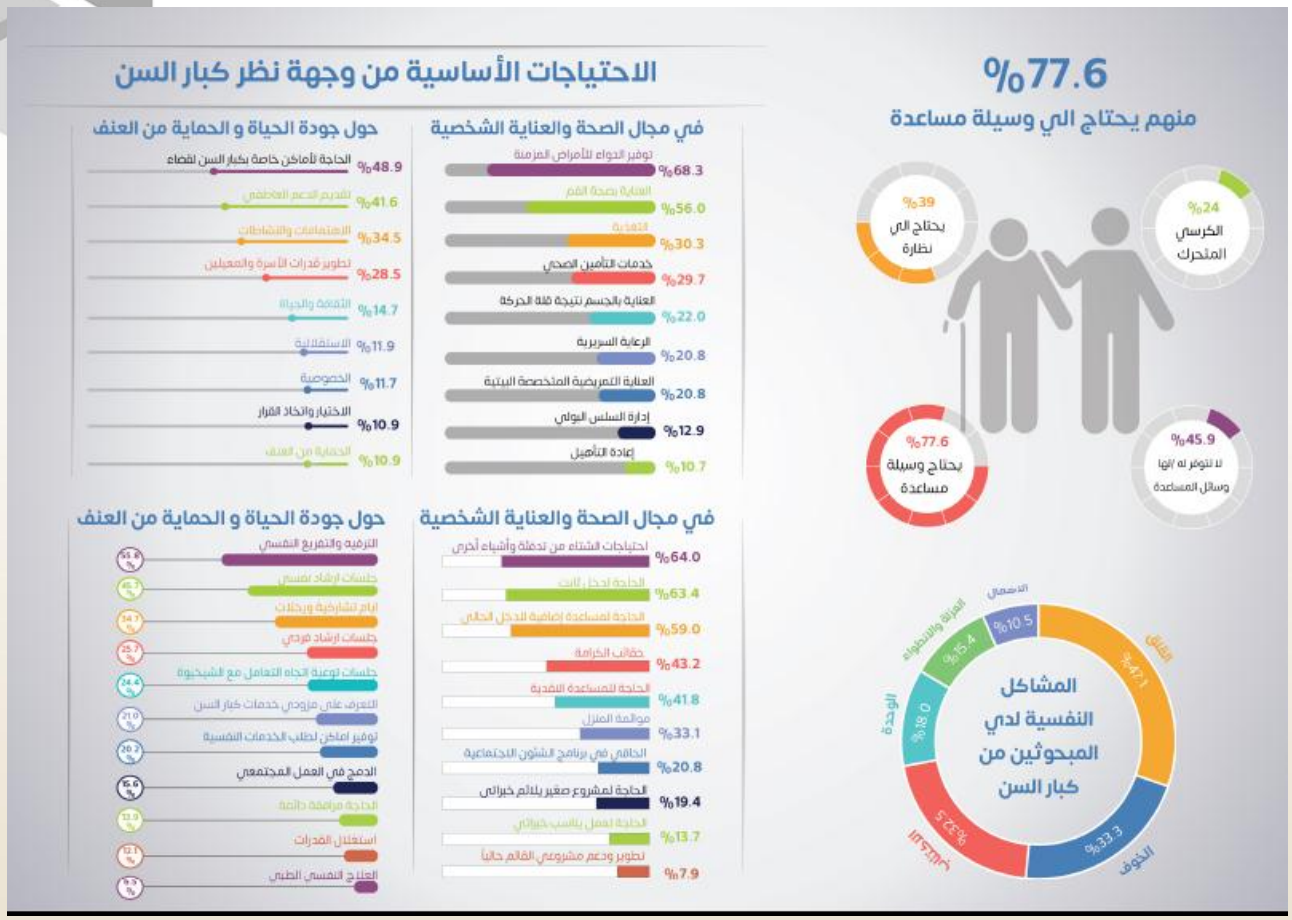
الاحتياجات الأساسية من وجهة نظر كبار السن
في مجال الصحة والعناية الشخصية
توفير الدواء للأمراض المزمنة %68.3
العناية بصحة الفم %56.0
التغذية %30.3
خدمات التأمين الصحي %29.7
العناية بالجسم نتيجة قلة الحركة %22.0
الرعاية السريرية %20.8
العناية التمريضية المتخصصة البيتية %20.8
إدارة السلس البولي %12.9
إعادة التأهيل %10.7
حول جودة الحياة و الحماية من العنف
الحاجة لأماكن خاصة بكبار السن لقضاء %48.9
تقديم الدعم العاطفي %41.6
الاجتماعات والنشاطات %34.5
تطوير قدرات الأسرة والمعيلين %28.5
الثقة والحياة %14.7
الاستقلالية %11.9
الخصوصية %11.7
الاختيار واتخاذ القرار %10.9
الحماية من العنف %10.9
%77.6
منهم يحتاج الي وسيلة مساعدة
%39 يحتاج الى نظارة
%24 الكرسي المتحرك
%77.6 يحتاج وسيلة مساعدة
%45.9 لا تتوفر له أيها وسائل المساعدة
في مجال الصحة والعناية الشخصية
احتياجات الشتاء من تدفئة وأشياء أخرى %64.0
الحاجة لدخل ثابت %63.4
الحاجة لمساعدة إضافية للدخل الحالي %59.0
حقائب الكرامة %43.2
الحاجة للمساعدة الغذية %41.8
مواءمة المنزل %33.1
الحاقي في برنامج الشئون الاجتماعية %20.8
الحاجة لمشروع صغير يلائم خبراتي %19.4
الحاجة لعمل يناسب خبراتي %13.7
تطوير ودعم مشروعي القائم حالياً %7.9
حول جودة الحياة و الحماية من العنف
الترفيه والتفريغ النفسي 51.8 %
جلسات ارشاد نفسي 45.2 %
ايام تشاركية ورحلات 34.7 %
جلسات ارشاد فردي 25.7 %
جلسات توعية اتجاه التعامل مع الشيخوخة 24.4 %
التعرف على مزودي خدمات كبار السن 21.0 %
توفير اماكن لطلب الخدمات النفسية 20.2 %
الدمج في العمل المجتمعي 16.6 %
الحاجة مرافقة دائمة 13.9 %
استغلال القدرات 12.1 %
العلاج النفسي الطبي 9.2 %
المشاكل النفسية لدي المبحوثين من كبار السن
الاهمال %10.5
العزلة والانطواء %15.4
الوحدة %18.0
الخوف %33.3
القلق %47.1

ورقة حقائق

واقع كبار السن المؤسساتي والقانوني في فلسطين
حقوق كبار السن في تلقي خدمات الحماية متعددة القطاعات

مقدمة:

تعتبر الشيخوخة في العالم واحدة من أبرز التحولات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، والتي ستؤثر في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك سوق العمل، والطلب على السلع والخدمات، مثل السكن والنقل والحماية الاجتماعية، فضلا عن البُنى الأسرية والروابط بين الأجيال. حيث أن هناك زيادة في أهمية كبار السن باعتبارهم من المساهمين في التنمية ممن ينبغي أن تدمج قدراتهم على العمل للنهوض بأنفسهم ومجتمعاتهم في السياسات والبرامج على جميع المستويات. وفي فلسطين تواجه الحكومة ضغوطا سياسية ومالية بسبب القوانين والنظم الخاصة بكبار السن، مثل نظم الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وإتاحة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي لكبار السن.

1. **حقوق كبار السن في تلقي خدمات الحماية متعددة القطاعات.**

- الحق في عدم التعرض للتمييز بسبب العمر أو الجنس أو غيره
- الحق في عدم التعرض للعنف بشتى أشكاله.
- الحق في الحصول على مخصصات الضمان الاجتماعي ومخصصات التقاعد.
- الحق في الحصول على الخدمات الصحية.
- الحق في الحصول على فرص العمل والمشاركة المجتمعية والتعليم المستمر.
- الحق في الملكية والإرث

2. **مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للتعامل مع كبار السن**

➢ **الاستقلالية: ينبغي** أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على

- ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، بأن يوفر لهم مصدر للدخل ودعم أسري ومجتمعي ووسائل للعون الذاتي
- فرصة العمل أو فرص أخرى مدرة للدخل
- التمكين من المشاركة في تقرير وقت انسحابهم من القوى العاملة
- إمكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة

- العيش في بيئة مأمونة وقابلة للتكييف بما يلائم ما يفضلونه شخصيا وقدراتهم المتغيرة
- مواصلة الإقامة في منازلهم لأطول فترة ممكنة

➢ **المشاركة**

- أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صياغة وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاهم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم.
- تمكين كبار السن من تهيئة الفرص لخدمة المجتمع المحلي، ومن العمل كمتطوعين في أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم وخبراتهم.
- تمكين كبار السن من تشكيل المؤسسات أو الرابطات الخاصة بهم.

➢ **الرعاية**

- أن يستفيد كبار السن من رعاية وحماية الأسرة والمجتمع المحلي، وفقا لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع.
- أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ أو استعادة المستوى الأمثل من السلامة الجسمانية والذهنية والعاطفية، ولوقايتهم من المرض أو تأخير إصابتهم به.
- أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلاليتهم وحمايتهم ورعايتهم.
- تمكين كبار السن من الانتفاع بالمستويات الملائمة من الرعاية المؤسسية التي تؤمن لهم الحماية والتأهيل في بيئة إنسانية ومأمونة؛
- تمكين كبار السن من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عند إقامتهم في أي مأوى أو مرفق للرعاية أو العلاج، بما في ذلك الاحترام التام لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم وخصوصياتهم ولحقهم في اتخاذ القرارات المتصلة برعايتهم ونوعية حياتهم.

➢ **تحقيق الذات**

- تمكين كبار السن من التماس فرص التنمية الكاملة لإمكاناتهم؛
- أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية.

➢ **الكرامة**

- تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسديا أو ذهنيا
- أن يعامل كبار السن معاملة منصفة، بصرف النظر عن عمرهم أو نوع جنسهم أو كونهم ذوي إعاقة أو غير ذلك، وأن يكونوا موضع التقدير بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية

3. كبار السن واهداف التنمية المستدامة –

تهدف خطة عام 2030 الى إحداث تحول عميق في العالم، حيث تسعى ومن خلال الدول الأعضاء و الملتزمة بتنفيذ الأهداف إلى ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبالتالي القضاء على عدم المساواة بين الجنسين وكل أشكال التمييز وإعطاء الأولوية لمساعدة من هم بأمسّ الحاجة لاسيما النساء و الأطفال و كبار السن وفق المبادئ الثلاث التالية:

- نهج قائم على حقوق الإنسان؛
- عدم ترك أي أحد خلف الركب؛
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

3.1 لتفعيل المبادئ التوجيهية الثلاثة، يتم تبني النُهُج الأربعة التالية

- التوافق مع القواعد والمعايير الدولية
- المساواة وعدم التمييز
- المشاركة الفاعلة والهادفة
- آلية لتطبيق مبدأ المساءلة.

4. القيم العالمية

4.1 عدم ترك أي أحد خلف الركب

إنّ عدم ترك أي أحد خلف الركب هو الوعد المركزي التحويلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. إنه يمثل التزامًا لا لبس فيه من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ووضع حد للتمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف التي تؤدي إلى ترك الناس خلف الركب وتقوض إمكانات الأفراد والبشرية ككل.

لا يقتصر هذا المبدأ على مساعدة أفقر الفقراء فحسب، بل يتطلب مكافحة التمييز وعدم المساواة المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها ومعالجة أسبابها الجذرية. إنّ أحد الأسباب الرئيسة لترك الأشخاص خلف الركب هو استمرار أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز بين الجنسين، الذي يترك الأفراد والأسر والمجتمعات بأكملها في حالة من التهميش والاقصاء. يرتكز هذا المبدأ على الإطار المعياري للأمم المتحدة، المستمد من المبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة والمتطلبات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومختلف النظم التشريعية الوطنية.

يعمل هذا المبدأ على تركيز الجهود نحو القضاء على التمييز وعدم المساواة التي غالبًا ما تكون متعددة ومتقاطعة وتعوق قدرة الأشخاص على التصرف وفقًا لإرادتهم رغم تمتعهم بحقوقهم. إن العديد من الحواجز التي تعرقل وصول الناس إلى الخدمات والموارد وتكافؤ الفرص ليست من قبيل الصدفة أو من جراء نقص في توافر الموارد، بل هي نتيجة للقوانين والسياسات والممارسات الاجتماعية التمييزية التي تترك مجموعات معينة من الناس خلف الركب.

تم تحديد نهج الأمم المتحدة لعدم ترك أي أحد خلف الركب في الإطار المشترك لتحقيق الشمولية: المساواة وعدم التمييز في صميم التنمية المستدامة، الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في نوفمبر 2016. حيث يضمن هذا الإطار المشترك أن تضع منظومة الأمم المتحدة حتمية معالجة عدم المساواة والتمييز في صدارة جهودها بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يتطلب تفعيل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب على المستوى الوطني اتباع نهج شامل يتضمن اتخاذ خطوات مختلفة، بما في ذلك تحديد الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب والأسباب الكامنة وراء ذلك، وتعيين التدابير الفعالة لمعالجة هذه الأسباب ورصد وقياس التقدم المحرز، إضافة إلى ضمان الشفافية والمساءلة بشأن الإجراءات المتخذة. يُعدّ ضمان المشاركة الحرة والفعالة والهادفة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما أولئك الذين تخلفوا عن الركب، مكونًا رئيسًا في كل خطوات ومراحل السياسة والتخطيط والبرمجة.

4.2 تنفيذ تعهّد عدم ترك أي أحد خلف الركب عبر استخدام نهج تدريجي.

استخدام الأدوات المناسبة التي طوّرتها الكيانات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وتكييفها بهدف تحديد الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب والأسباب الكامنة وراء ذلك، وضع الحلول وترتيب أولويتها، رصد وقياس التقدم المحرز، إضافة إلى ضمان متابعة ومراجعة الإجراءات المتخذة. يتطلب تحديد أوجه عدم المساواة والتمييز إنتاج الأدلة وجمع البيانات وتصنيفها بما يتجاوز النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي والعمر، ليشمل جميع أسس التمييز المحظورة بموجب القانون الدولي، ما يضمن تحديد كل

أشكال التمييز والأسباب الجذرية الأخرى لعدم المساواة ومعالجتها. يساعد النهج القائم على حقوق الإنسان في ضمان توافق استخدام البيانات والإحصاءات مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المشاركة والتحديد الذاتي والشفافية والخصوصية والمساءلة.

إنّ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب هو أحد المبادئ التوجيهية الستة لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

5. السياق القانوني للتعامل مع كبار السن في فلسطين

تتوفر مجموعة من القوانين، ولكنها غير كافية حيث انها لا تتعامل مع كبار السن كفئة مستقلة بذاتها ولم تذكرها صراحة في اي من نصوصها. كما ان تعطل المجلس التشريعي أخر اقرار قانون كبار السن. ولا يوجد من السياسات ما يعالج التحديات التي تواجه كبار السن باستثناء المعاشات التقاعدية والتي يتلقاها نسبة قليلة منهم فقط. وهم بحاجة لتشريعات (قوانين وسياسات) تعالج مجالات عديدة منها الحد من الفقر والمعاشات التقاعدية، الرعاية صحية، سوء المعاملة والإهمال، رعاية ذوي الاعاقة. اما في قطاع غزة فيعتبر الوضع الراهن لكبار السن صعب للغاية حيث ان اوجه ومظاهر الانتهاكات والعنف مكثفة أكثر من الضفة بفعل الظروف السياسية والامنية والاقتصادية السائدة والحروب الاسرائيلية المتواصلة.

- قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004 ونظام التامين الصحي.
- في العام 2021 تم وضع مسودة لقانون كبار السن في فلسطين (لم يقر حتى الان)
- في عام 2016 صدر القرار بقانون رقم (19) بشأن الضمان الاجتماعي: هدف هذا القانون الى توفير تأمينات للعاملين غير الخاضعين للتقاعد العام، والخاضعين لأحكام قانون العمل، ومن هذه المنافع تأمني الشيخوخة

6. ملاحظات عامة حول التعامل مع كبار السن مقارنة بالالتزامات الأممية و الوطنية

- من خلال مراجعة واقع الخدمات المقدمة لكبار السن في غزة والالتزامات الوطنية والأممية يتبين ان هناك تعارض مع القيم الحقوقية لكبار السن حيث ان ما هو موجود من خدمات وانشطة لا يرتقي الى مستوى توفير متطلبات الحد الادنى من حماية حقوق كبار السن المتفق عليها عالميا! لا بل ويتعارض معها في حالات كثيرة! هذا بالاضافة الى التعارض مع مبادئ الامم المتحدة بشأن كبار السن.

- تتعدد الجهات المقدمة للرعاية لكبار السن وتتوزع بين عدة قطاعات، حكومية واهلية والهيئات الدولية، وهي ضيقة التخصصات حيث الخدمة الأولية والمساعدات الاغاثية وأحيانا توفير دعم نفسي اجتماعي، إضافة الي وجود مؤسسة أهلية تقدم خدمة الايواء والمبيت.
- تتولى دائرة كبار السن في وزارة التنمية الاجتماعية مسئولية رعاية كبار السن، لكن هذه الدائرة بحاجة الي الموارد المالية والبشرية.
- تعطل المجلس التشريعي أخر حتى الان عملية نقاش واقرار مشروع قانون كبار السن واللائحة التنفيذية لهذا القانون وبالتالي رصد الموازنات الضرورية لذلك في إطار الموازنة العامة.
- ضعف الإرادة السياسية في التعاطي مع موضوع كبار السن على المستوى الرسمي من أجل وضعه على سلم الأولويات.
- ولا يتوفر في فلسطين مركزا بحثيا متخصصا بكبار السن تجرى من خلالها دراسات و التقارير حول كبار السن ولا يوجد قاعدة بيانات خاصة بكبار السن تخدم عملية التخطيط والتطوير.
- لا يوجد أي خطط تعمل على تلبية احتياجات كبار السن في وقت الازمات والكوارث.
- لا تتوفر مواءمات في البنية التحتية للمنازل تلائم كبار السن.
- ولا يوجد برامج تشجع العمل التطوعي مع كبار السن

1. اقتصاديا وفي مجال الدخل والمنافع لا يوجد اي توجه سياساتي او برنامجي رسمي او اهلي يحفز او يدعم مشاركة كبار السن في التنمية. ويحكم قانون التقاعد العام المعاشات التقاعدية في القطاع العام المدني والعسكري، وقانون الضمان الاجتماعي سيحكم المعاشات التقاعدية للفئات الاخرى حال تطبيقه ويبدوا ان تقاعد العاملين في سوق العمل الاسرائيلي سيبقى مهملا.
2. ويلاحظ انخفاض نسبة مشاركة كبار السن في قوة العمل. كما أن نسبة الأسر الفقيرة عالية وهناك من الاسر من تراسها النساء والتي هي افقر من الاسر التي يراسها الذكور. كما ان الاسر التي يراسها كبار السن افقر من الاسر التي يراسها من هم اقل من 60 عام!

7. واقع كبار السن في سياق الالتزامات الوطنية والتدخلات المطلوبة

#	القانون/ السياسة / الاجراءات	واقع تناول قضايا كبار السن	التدخل المطلوب
1	قانون رعاية كبار السن	لم يقر حتى الان بسبب الانقسام وتعطل عمل المجلس التشريعي لا يوجد حملات مناصرة وضغط على الجهات الرسمية لتسريع إقرار القانون لا توجد إرادة سياسية لدى صناع القرار اتجاه إقرار القانون غياب القانون إثر على توفر الموازنات الخاصة بكبار السن وبالتالي ضعف امكانيات الوزارات المختصة بتقديم الخدمات والرعاية لكبار السن	الضغط اتجاه إقرار القانون من خلال حملات ضغط ومناصرة من المؤسسات الاهلية الحقوقية و الناشطة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الضغط اتجاه المؤسسات الأممية العاملة في مجال حقوق كبار السن للضغط على الجهات الرسمية للإسراع في القانون كأحد متطلبات الالتزام بالاتفاقيات الأممية التي التزمت بها السلطة الوطنية زيادة بناء التحالفات والشبكات المتبينة قضايا حقوق كبار السن و العمل على ادماج قضاياهم ضمن تقارير الظل ز التقارير الرسمية التي تناقش قضايا الفئات الأكثر هشاشة الضغط اتجاه ادماج كبار السن ضمن الفئات التي تركت خلف الركب فب فلسطين واعطائهم الأولوية في العمل خلال الخطط المستقبلية القادمة
.2	دائرة رعاية كبار السن في وزارة التنمية الاجتماعية	دائرة غير فاعلة بسبب ضعف الإمكانيات البشرية عدم وجود موازنات خاصة غياب القانون الناظم لعمل الدائرة مع كبار السن	اعطا الأولوية لتوفير الإمكانات المادية و البشرية للدائرة أزيادة التنسيق مع المنظمات الاهلية تبني مشاريع وخطط حكومية تعزز من دورها

3	اللجنة الوطنية لرعاية كبار السن	غير فاعلة	تفعيل اللحنة الوطنية على مستوى محافظات قطاع غزة و ابعاد حقوق كبار السن عن مناكفات الانقسام السياسي
4	مركز وطني بحثي لدراسات كبار السن	لا يوجد مراكز بحثية متخصصة لا يوجد توجهات اكاديمية نحو تشجيع البحث العلمي اتجاه قضايا ومشاكل كبار السن لا يوجد اهتمام بحثي متخصص لدي المؤسسات الاهلية اتجاه قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة	تبني إقامة مركز بحثي حكومي حول قضايا كبار السن تشجيع الجامعات للطلاب نحو اعداد دراسات الماجستير والدكتوراة والبحوث الاكاديمية المحكمة ذات العلاقة بكبار السن تبين تطوير قاعدة بيانات خاصة بكبار السن لدي المؤسسات الاهلية العاملة في مجال قضايا كبار السن
5	قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004 ونظام التامين الصحي	كفل قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004 ونظام التامين الصحي ضمان الحقوق الصحية لكافة المواطنين، لكن لم تتم الاشارة فيهما الى كبار السن بشكل خاص ويبقون مستهدفين بشكل غير مباشر دون مراعاة لخصوصيتهم واحتياجاتهم وهناك عدة جهات تقدم الخدمات الصحية العلاجية والوقائية هي الخدمات الطبية الحكومية المدنية والعسكرية، خدمات وكالة الغوث، خدمات المؤسسات الصحية الاهلية وخدمات القطاع الخاص. على مستوى الامراض المزمنة فهي ما زالت واسعة ومتزايدة الانتشار وتتسبب بالغالبية الكبيرة من الوفيات. ومن الناحية الاحصائية الوبائية فان انتشار هذه الامراض بين كبار السن عالي جدا مقارنة بمعدل انتشارها بين كافة الاعمار. ولا يوجد تخصص لطب الشيخوخة في مناهج كليات الطب، ولا يوجد حتى أطباء متخصصين في طب الشيخوخة.	تخصيص بنود خاصة بقضايا كبار السن مراعاة الأوضاع الخاصة لكبار السن في تقديم الخدمات ضمان موائمة القانون للالتزامات السلطة الوطنية اتجاه اجندة 2030 تطبيق توجهات السلكة الوطنية الفلسطينية في اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 اتجاه الخدمات الصحية المتاحة للجميع مع إعطاء إجراءات تميزية بحق كبار السن كجزء من توجهات العالمية.

6	نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات	يستند الي القرار رقم 18 للعام 2014 والذي يعرف ضد النساء والفتيات دون الإشارة لكبار السنة كفئة لها احتياجاتها الخاصة يسلط الضوء على العنف المبني على النوع الاجتماعي بحق النساء والفتيات، والنساء ذوات العاقة، دون التطرق لأشكال العنف بحق كبار السن بشكل خاص يتعامل مع الخدمات متعددة القطاعات للنساء والفنيات دون التطرق لكبار السن بشكل خاص يوفر مجموعة التزامات حكومية اتجاه توفير الحماية والاستجابة للنساء والفتيات الناجيات من العنف دون الاشرة الي كبار السن. يوفر بيوت امان وإيواء للناجيات من العنف من النساء والفتيات بمن فيهن كبيرات السن ولكن لا يوضح ما يؤشر الي كبيرات السن بشكل خاص ومنفرد كونهن يحتجن الي خدمات متخصصة وفق القوانين والالتزامات الأممية. يقدم رزمة خدمات صحية وشرطية ونفسية واجتماعية و قانونية للنساء و الفتيات دون أي إشارة لكبار السن يوفر مساحات امنة للنساء والفتيات دون الإشارة الي كبار / كبيرات السن	ادماج كبار السن كفئة خاصة ضمن النظام والأدلة الإجرائية تخصيص دليل اجرائي خاص بكبار السن على غرار دليل الإجراءات الموحد لتقديم الخدمات للنساء والفنيات، ودليل الإجراءات الموحد للعنف ضد الأطفال

واقع خدمات الحماية المقدمة لكبار السن في فلسطين
حقوق كبار السن في تلقي خدمات الحماية متعددة القطاعات
الحق في عدم التعرض للتمييز بسبب العمر أو الجنس أو غيره
الحق في عدم التعرض للعنف بشتى أشكاله.
الحق في الحصول على مخصصات الضمان الاجتماعي ومخصصات التقاعد
الحق في الحصول على الخدمات الصحية.
الحق في الملكية والإرث
الحق في الحصول على فرص العمل والمشاركة المجتمعية والتعليم المستمر.
تعتبر الشيخوخة في العالم واحدة من أبرز التحولات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، والتي ستؤثر في جميع قطاعات المجتمع، وفي فلسطين تواجه الحكومة ضغوطا سياسية ومالية بسبب القوانين و النظم الخاصة بكبار السن، مثل نظم الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وإتاحة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي لكبار السن.
الواقع الديمغرافي لكبار السن في فلسطين
من كبار السن
نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي يرأسها مسن كانت أعلى مقارنة بباقي الأسر الفلسطينية
5% من الفقراء
من كبار السن في فلسطين لديهم صعوبة واحدة على الأقل.
الصعوبات 48%
من الأسر في فلسطين
يرأسها كبار السن
عام 2020 21%
يزيد فيه عدد المسنين
فوق سن 65 عن عدد الأطفال دون الخامسة
2018 هو أول عام في التاريخ
بسبب الكورونا
حوالي ثلاث من كل أربع
وفيات من كبار السن
القوى العاملة 13%
نسبة المشاركة
بين كبار السن
الزواج 93%
من الذكور كبار السن
في فلسطين متزوجون مقابل 49% للإناث، بلغت نسبة الترمل 5%
منتصف 2021 5.4%
نسبة كبار السن في فلسطين
حوالي 136 ألف فرد الذكور مقابل 146 ألف من اجمالي الاناث
عام 2050 16%
من عدد سكان العالم
أكبر من سن 65 سنة

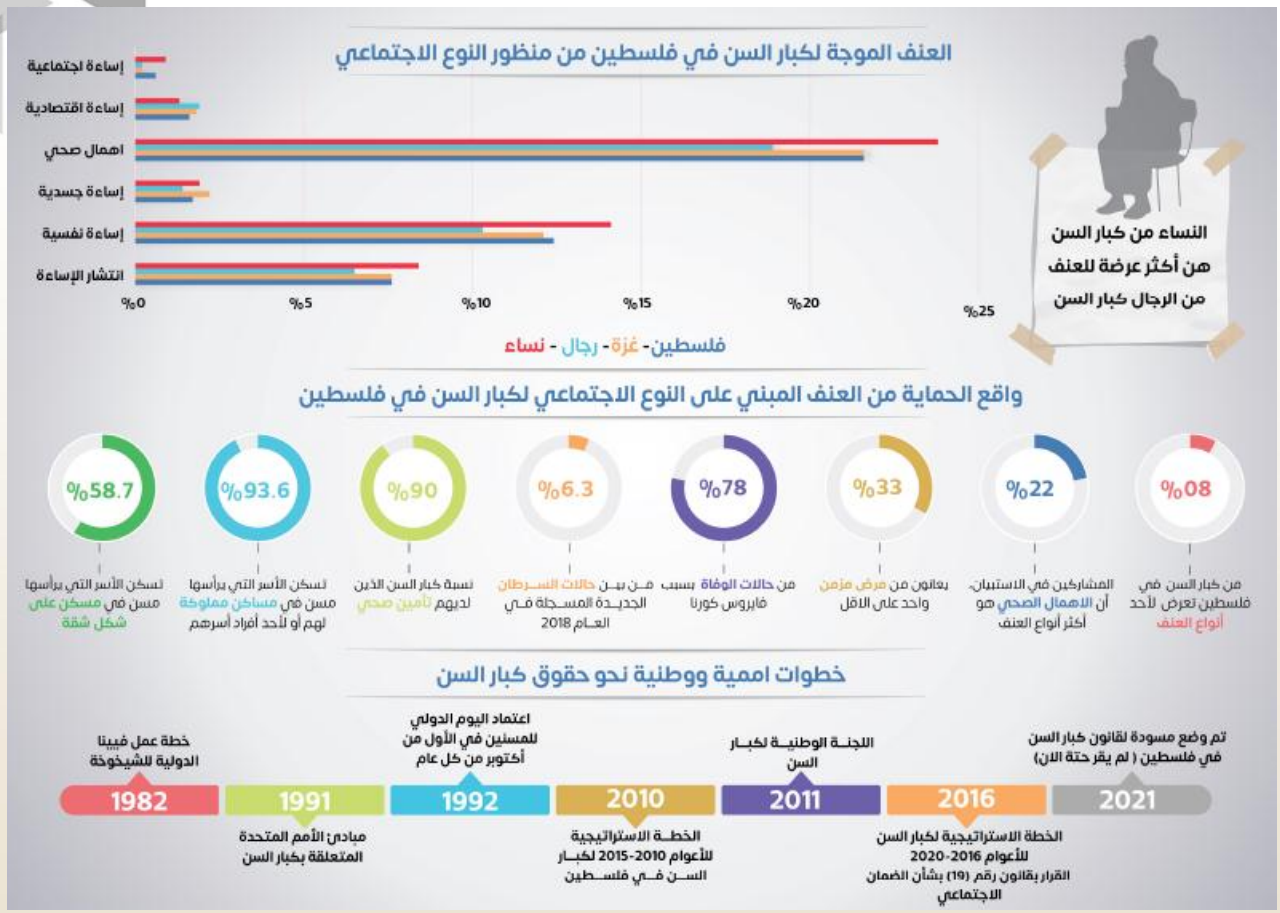
العنف الموجة لكبار السن في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي
إساءة اجتماعية
إساءة اقتصادية
اهمال صحي
إساءة جسدية
إساءة نفسية
انتشار الإساءة
%0
%5
%10
%15
%20
%25
فلسطين- غزة- رجال - نساء
النساء من كبار السن
هن أكثر عرضة للعنف
من الرجال كبار السن
واقع الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي لكبار السن في فلسطين
%08
من كبار السن في فلسطين تعرض لأحد أنواع العنف
%22
المشاركين في الاستبيان- أن الاهمال الصحي هو أكثر أنواع العنف
%33
يعانون من مرض مزمن واحد على الاقل
%78
من حالات الوفاة بسبب فايروس كورنا
%6.3
من بين حالات السرطان الجديدة المسجلة في العام 2018
%90
نسبة كبار السن الذين لديهم تأمين صحي
%93.6
تسكن الأسر التي يرأسها مسن في مساكن مملوكة لهم أو لأحد أفراد أسرهم
%58.7
تسكن الأسر التي يرأسها مسن في مسكن على شكل شقة
خطوات امنية ووطنية نحو حقوق كبار السن
1982
خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة
1991
مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن
1992
اعتماد اليوم الدولي للمسنين في الأول من أكتوبر من كل عام
2010
الخطة الاستراتيجية للأعوام 2010-2015 لكبار السن في فلسطين
2011
اللجنة الوطنية لكبار السن
2016
الخطة الاستراتيجية لكبار السن للأعوام 2016-2020
القرار بقانون رقم (19) بشأن الضمان الاجتماعي
2021
تم وضع مسودة لقانون كبار السن في فلسطين (لم يقر حتة الان)

غزة – فلسطين – تل الهوا – شارع جامعة الدول العربية

الرمز البريدي: 1322

Mob.: 00972599949529

+972 8 2641955 **Facebook/elwedad** **www.Elwedad.org** **info@elwedad.org**